

## النصوص المعتمدة ◀

مؤتمر العمل الدولي - الدورة ١٠٩، ٢٠٢١

### قرار بشأن العودة إلى الديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية في ميانمار

(١٩ حزيران/يونيه ٢٠٢١)

إنّ المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، المنعقد في دورته ١٠٩ لعام ٢٠٢١، إذ يذكّر بالتزام منظمة العمل الدولية قديم العهد في مجال احترام الحقوق الأساسية والديمقراطية وسيادة القانون في ميانمار،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء إقالة الحكومة المدنية بتنفيذ انقلاب عسكري في ميانمار وإعلان حالة الطوارئ وتطورات أخرى منذ ١ شباط/فبراير ٢٠٢١، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والاحتجاز والترهيب والتهديد وأعمال العنف ضد النقابيين وغيرهم من الذين يمارسون سلمياً حقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، إلى جانب تدمير المصانع وأماكن العمل الأخرى،

وإذ يعرب عن استيائه من وفاة أكثر من ثمان مئة شخص حتى الآن، بمن فيهم نقابيون، كانوا يمارسون حقهم في حرية التجمع السلمي احتجاجاً على الانقلاب العسكري،

وإذ يساوره بالغ القلق من قيام الشرطة والجيش بمداهمة مكاتب ومنازل تعود لنقابيين ومضايقة وتهديد أعضاء النقابات وأسرههم واحتجاز قادة نقابيين وإدراج أسمائهم في قائمة المطلوبين تاراً من مشاركتهم في الإضرابات والمظاهرات السلمية المطالبة باستعادة النظام الديمقراطي والحكم المدني ومواصلة الانتقال إلى الديمقراطية ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها حقوق العمل،

وإذ يدرك المخاطر الجسيمة لقدرة أصحاب العمل، بعد الانقلاب العسكري الذي حصل في ١ شباط/فبراير ٢٠٢١، على توفير العمل اللائق واستدامة منشآتهم،

وإذ يذكّر بأن حرية التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير ضروري لممارسة حرية تكوين الجمعيات وبأن جميع الدول الأعضاء ملزمة بالتطبيق الكامل، في القانون والممارسة، للاتفاقيات التي صدقت عليها طوعاً،

وإذ يلاحظ بقلق بالغ لجوء الجيش إلى العمل الجبري، بما في ذلك في المناطق التي يدور فيها الصراع وضد الأقليات العرقية، مثل الروهينجا، لاسيما مع تزايد الصراع في كافة أنحاء البلاد،

وإذ يلاحظ أيضاً أنّ تدهور الوضع الإنساني في كافة أنحاء البلاد، خاصة في المناطق الحدودية، وصعوبة وصول المساعدات الإنسانية يشكّل تهديداً للممارسة الفعالة لحقوق العمل وحقوق الإنسان بشكل عام،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء تزايد مخاطر النزوح القسري وصعوبة الوصول إلى وظائف وفرص كسب العيش للأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية وإثنية، بمن في ذلك الروهينجا،

وإذ يعبر عن الدعم الكامل للعمال والنقابات وعموم السكان، بما في ذلك مجتمع الأعمال، الذين يشاركون في احتجاجات وأعمال سلمية للمطالبة بالعودة إلى الديمقراطية،

١. يدعو ميانمار إلى القيام بما يلي:
- (أ) استعادة النظام الديمقراطي والحكم المدني في ميانمار، وعند استعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطياً - تعديل قانون موظفي الخدمة المدنية وقانون تسوية النزاعات العمالية وقانون تنظيم العمل دون تأخير، بما يتسق مع اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) التي صدقت عليها ميانمار؛
- (ب) وقف جميع الاعتداءات والتهديدات والتخويف من جانب الجيش ضد العمال وأصحاب العمل ومنظماتهم وعامة السكان، بما في ذلك فيما يتعلق بمشاركتهم السلمية في أنشطة الاحتجاج، كذلك ضد الأقليات الدينية والإثنية مثل الروهينجا، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين تعسفاً وسحب أي تهم موجهة إليهم؛
- (ج) وضع حد لانتهاك حقوق الإنسان وضمن استعادة المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛
- (د) احترام الاتفاقية رقم ٨٧ وضمن قدرة العمال وأصحاب العمل على ممارسة حقوقهم في تكوين الجمعيات في مناخ من الحرية والأمن، بعيداً عن العنف والاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛
- (هـ) إلغاء أية إجراءات أو أوامر صادرة أو إجراءات إضافية مفروضة، بعد عزل الحكومة المدنية مما يقيد حرية التعبير وحرية التجمع السلمي ويفرض تدابير تقيّد حرية العمال وأصحاب العمل ومنظماتهم في ممارسة أنشطتهم بحرية ودون تهديد بالترهيب أو الأذى؛
- (و) ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق لدعم جميع الناس المحتاجين.
٢. يوصي الدول الأعضاء بدعم استعادة الديمقراطية في ميانمار، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة والهيئات متعددة الأطراف الأخرى والتجمعات والحوارات الإقليمية والمشاركة الثنائية، حسب الاقتضاء، مع التسليم بأهمية دور منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل في دفع عجلة الإصلاح العاجل للنظام الديمقراطي والحكم المدني ومواصلة الانتقال إلى الديمقراطية في ميانمار.
٣. يطلب من مجلس الإدارة متابعة تنفيذ هذا القرار ومقررات الدورة ٣٤١ (أذار/ مارس ٢٠٢١) لمجلس الإدارة، لأي اعتبارات أخرى قد تكون لديه، بما في ذلك ما يتعلق بالدورة ١١٠ لمؤتمر العمل الدولي.